

Distr.: General
27 June 2017
Arabic
Original: English



التقرير الثاني عشر المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدّم إليه تقارير خطية عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات كل ستة أشهر، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تتضمن تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من قرار المجلس ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير الثاني عشر التطورات التي استجدت منذ صدور تقرير الحادي عشر (S/2016/1120) في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ثانياً - التطورات

٢ - يبلغ إجمالي التعويضات التي سدّتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات حتى الآن ٤٧,٨ بليون دولار، وبذلك يبقى مبلغ يناهز ٤,٦ بلايين دولار يتعيّن دفعه للكويت لتسوية المطالبة المتبقية الأخيرة.

٣ - وكما أشرت في تقرير السابق، بسبب الظروف الأمنية البالغة الصعوبة في العراق والتحديات الميزانية غير العادية المرتبطة بها التي استمرت منذ اتخاذ مجلس إدارة اللجنة قراره ٢٧٢ (٢٠١٤) و ٢٧٣ (٢٠١٥)، اتخذ مجلس الإدارة القرار ٢٧٤ (٢٠١٦) الذي أُجّل به حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ التزامات الإيداع المفروضة على العراق بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ونتيجة للقرارات المذكورة، لم تقدم منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ أي دفعات تعويضية من أجل سداد مبلغ التعويض المتبقي. وفي ضوء هذه التأجيلات، ينظر مجلس الإدارة في خيارات مستقبلية لضمان سداد المبلغ المتبقي في حينه.



٤ - وفي الدورة الثانية والثمانين لمجلس الإدارة المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، واصل المجلس مناقشة الخيارات المستقبلية ورحب بتأكيد وفدي العراق والكويت أنهما سيعقدان اجتماعات ثنائية للتعاون بشأن الخيارات وسيبلغان المجلس بما توصلا إليه. وقد عُقد الاجتماع الأول في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، وكان من المتوقع أن يُعقد الاجتماع المقبل في حزيران/يونيه أو تموز/يوليه ٢٠١٧. وسينظر مجلس الإدارة مرة أخرى في هذه المسألة في دورته الثالثة والثمانين التي تقرر مبدئياً عقدها يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٥ - وفي الختام، أرحب بانعقاد اجتماعات ثنائية بين العراق والكويت وأشجع وفدي البلدين على أن يتعاونوا في وضع خيارات لينظر فيها مجلس الإدارة يكون من شأنها كفالة إنجاز ولاية اللجنة في حينها. وأود أن أكرر الإعراب عن تضامني مع حكومة العراق وشعبه.